المرتهن بالفضل ولا يجوز رهن المشاع ولا يجوز رهن ثمرة على رؤس النخل
ولا زرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن النخل والارض دونهما ولا يصح
الرهن بالامانات كالودايع والمضاربات ومال الشركة ويصح الرهن برأس
مال السلم ورأس الصرف والمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد تم الصرف
والسلم وصار المرتهن مستوفيا بالحق واذا اتفقا على وضع الرهن على يد
عدل جاز وليس للمرتهن ولا للراهن اخذه من يده فان هلك في يده هلك
من ضمان المرتهن ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون وان
رهنت بجنسها فهلكت هلكت بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة والصفة
ومن كان له دين على غيره فاخذ منه مثل دينه فانفقه ثم علم انه كان
زيوفا فلا شيء له عند ابي حنيفة رحمه الله **وقال** ابو يوسف ومحمد
يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياد ومن رهن عبدين بالف درهم فقضى حصة
احدهما ليس له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين واذا وكل الراهن المرتهن
او العدل او غيرهما ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جايزة فان شرطت
الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها فان عزله لم ينعزل وان مات
الراهن لم ينعزل وللمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه به وان
كان الرهن في يده وليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضي الدين من
ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه فاذا اباع الراهن الرهن

بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف فان اجازه المرتهن جاز البيع وان
رجع وان قضاه الراهن دينه جاز البيع وان اعتق الراهن عبد الرهن
لفك عتقه فان كان الدين حالا اجبر على اداء الدين وان كان مؤجلا
اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين وان كان
الراهن معسرا استسعي العبد في قيمته فقضي به الدين وكذلك ان
استهلك الراهن الرهن ضمنه وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو
الخصم في تضمينه ويأخذ القيمة فيكون رهنا في يده وجناية الراهن
على الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه تسقط من الدين بقدرها
وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى ما لهما هدر واجرة البيت
الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن واجرة الراعي على الراهن ونفقة
الرهن على الراهن ونماؤه للراهن فيكون رهنا مع الاصل فان هلك
هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي النماء فكذلك الراهن يحتبسه بقسط
الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك فما
اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب النماء افتكه الراهن به
ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله ولا يصير الرهن رهنا بهما واذا رهن عبدا واحدا
عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميعهما رهن عند كل واحد

Copyright Punjab University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)